

مستجدات قضائية

المرصد القضائي
تموز / آب / أيلول - 2023



أبرز القرارات

"كازينو وادي نهر الكلب" يزيل تعدياً استمر موسماً كاملاً

في بداية شهر آب، أصدرت النابذة العامة في جبل لبنان عادة عون قراراً أمرت فيه شركة "كازينو وادي نهر الكلب" ش.م.ل. (Palms the Legend) بإزالة المنشآت التي أقامت على مجرى نهر الكلب لعدم قانونيتها في مهلة أقصاها 15 آب. وإذ تدرّعت الشركة بحصولها على ترخيص صادر عن وزير الطاقة وليد فياض، تبين أنّها تجاوزت حدود الترخيص بصورة فاقعة. هذا عدا عن أنّ الترخيص بإشغال الأملاك النهرية يُمنح بمرسوم من مجلس الوزراء وليس بترخيص وزير. ولتغطية المخالفة، عملت الشركة بالتواطؤ مع وزارة الطاقة على فبركة استناداتها من مرسوم قديم منظم لسنة واحدة صادر لصالح شركة أخرى لإقامة مهرجان صيفي مؤقت في سنة 2000. وللتهرّب من تنفيذ القرار القضائي، قدّمت الشركة طلب ردّ بحق القاضية عون ممّا أدى إلى كّف يدها. ولم تبدأ الشركة بإزالة تعدّياتها عن وادي نهر الكلب إلّا بعد انتهاء موسم الصيف في نهاية شهر أيلول تنفيذاً لطلب مدعي عام التمييز غسان عويدات.

أقصى الأحكام في قضية رأي في لبنان: حين تحوّل حزب سياسي حاكم إلى ضحية

في تاريخ 7 تموز 2023، أصدرت القاضية المنفردة الجزائية في بيروت روزين حجيلي حكماً بإدانة الصحافية ديمنا صادق بجرائم القذح والذم وإثارة النعرات المذهبية بحق التيار الوطني الحرّ، على خلفية تغريدة نشرتها صادق في شباط 2020 وصفت فيها التيار بـ"النازي" و"العنصري" رداً على اعتداء مناصرين له في جونه على شاب من طرابلس. وإذ أشارت "المفكرة" إلى أنّ الحكم يكاد يكون الأوّل الذي يحكم بعقوبة حبس في محاكمة وجهية في قضية رأي، انتقدت تطبيق جرم "إثارة النعرات الطائفية" بفعل الخط بين التعرّض لحزب سياسي والتعرّض لطائفة وحرمانها من إمكانية إثبات صحة الأفعال موضوع التغريدة بحجة أنّ التيار الوطني الحرّ بمثابة شخص عادي وليس موظفاً. يلحظ أنّ صادق استأنفت الحكم، ممّا يؤدي إلى وقف تنفيذه تلقائياً.

اتهامية بيروت تفسخ قرار ترك سلامة... وسلامة يخاصم جميع قضاتها

في تاريخ 3 آب 2023، أصدرت الهيئة الاتهامية في بيروت المكوّنة من القضاة ميراى ملاك (رئيسة) ومحمد شهاب وفاطمة ماجد، قراراً هاماً بفسخ قرار قاضي التحقيق في بيروت شربل أبو سمرا بترك حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة في دعوى الاختلاس وتبييض الأموال. وقد صدر القرار بناءً على استئناف قدّمته هيئة القضايا (بصفتها ممثلة عن الدولة). لاحقاً، اضطرت الهيئة الاتهامية إلى رفع يدها عن القضية في 29 آب بعد تقدّم سلامة بدعوى مخاصمة ضدّ الدولة بوجه القضاة الأصليين والمناوبين في الهيئة الاتهامية.

القرار الطني في قضية لين طالب: انطلاق مسار العدالة لإنصاف الطفلة

في تاريخ 31 آب 2023، أصدرت قاضية التحقيق الأولى في الشمال سمرندا نصار قرارها الطني في قضية وفاة الطفلة لين طالب التي قضت بعد تعرّضها للاغتصاب. وقد ظنّت نصار بأنّ خال الضحية أقدم على اغتصابها قبل أربعة أيام من وفاتها وعلى قتلها قصداً وأنّ والدتها وجدّها وجدّتها أقدموا معه على قتلها قصداً. وقد رغب الوكيل القانوني لوالد الطفلة، المحامي عمر طالب، بالقرار الطني منوّهاً بجرفية القاضيتين ماتيلدا توما (المحامية العامة في الشمال) ونصار.

في سابقة قضائية: الادعاء على صاحب عمل بقتل عاملة منزلية تبعاً لإهمال حقها في الصحة

تبعاً لوفاة مولو ميكاشا آغاسي، وهي عاملة منزلية أيوبية، ادعى النائب العام في البقاع منيف بركات على صاحب عملها "م.ق.ه" بالتسبب بموتها سنذاً للمادة 550 من قانون العقوبات الذي لا تقلّ عقوبته عن 5 سنوات سجن مع أشغال شاقة. وقد بنت النيابة العامة ادعاءها على أنّ صاحب العمل تسبب بموتها من دون نيّة القتل، بفعل ما اعتبرته أعمال عنف وإهمالاً في تحمّل مسؤولية تأمين العلاج لها. كما ادعى بركات على الطبيب الشرعي الذي أغفل وجود كدمات وخدوش على جثة العاملة، وذلك على أساس المادة 466 من قانون العقوبات (إعطاء شهادة كاذبة معدّة لكي تقدّم إلى السلطة العامة) إلّا أنّه أطلق سراحه بعد 24 ساعة تبعاً لرفض وزير العدل هنري خوري إعطاء الإذن بملاحقته. بعد محاولات عدّة، نجح صاحب العمل في الاستحصال على قرار إخلاء سبيله من الهيئة الاتهامية في البقاع (برئاسة القاضي حارس إلياس)، وسط معلومات تداولت في المنطقة عن تدخّل أمين عام تيار المستقبل أحمد الحريري لإخلاء سبيله. وإذ تداولت معلومات عن حصول تسوية في القضية مع السفارة الإثيوبية، نقلت "المفكرة" عن مسؤول في السفارة أنّ جلّ ما تمّ تسديده هي رواتبها المتأخرة لأكثر من 17 شهراً. يُستدلّ من هذا المعطى وجود شبهات حقيقية بحصول عمل قسريّ مكوّن لجرم إجتار بالبشر.

أبرز الجلسات

اعتكاف القضاة يرجئ المرافعة في قضية نقابي "سببينييس": أشهر تضاف إلى 11 عامّاً من الانتظار

بعد ثلاث ساعات انتظار على باب محكمة استئناف الجنتح في بيروت (5 أيلول)، أبلغ مؤنّسو نقابة عقال "سببينييس" أنّ الجلسة ستُرجأ إلى 16 كانون الثاني 2024 بسبب اعتكاف قضاة النيابة العامة.

الذكرى الثانية لمجزرة التليل تحلّ على الأهالي الذين لا يزالون ينتظرون العدالة

عقد المجلس العدلي حتّى اليوم نحو تسع جلسات محاكمة في قضية تفجير خزان الوقود في بلدة التليل العكارية، علماً أنّ الاستجوابات فتحت إمكانية محاسبة مسؤولين في الجيش تبعاً لطلب ممثل النيابة العامة التمييزية الاستماع إلى عقيد في الجيش اللبناني بصفة شاهد مع حفظ حق الادعاء بحقه "التسبب بالانفجار". وبعد أن أرجأ المجلس جلسيتين مرّة بسبب مرض أحد أعضاء هيئة المجلس (حزيران) ومرة لعدم سوق الموقوفين (تموز)، أنهى استجواب جميع المتهمين الموقوفين والأطباء في 29 أيلول حيث نفى المتهمان الأساسيان مسؤوليتيهما عن إشعال الحريق، وأرجأ الجلسة إلى 10 تشرين الثاني للاستماع إلى الشهود.

النيابات العامة تستشرس في قضايا الرأي: مسلسل الاستدعاءات مستمر كما التجاوزات القانونية

في إطار حملة التصييق على الحرّيات العامة من قبل السلطات اللبنانية، وثّقت "المفكرة" 6 استدعاءات من قبل النيابة العامة على خلفية قضايا الرأي. وقد شابت هذه الاستدعاءات مخالفات قانونية وطالت كاشفي فساد أبرزهم جينا شماس (رئيسة جمعية مدراء مؤهلون لمكافحة الفساد والنقابة السابقة لمدققي الحسابات) وغنى نحفاوي (مدافعة عن حقوق الحيوان) وتامر عبد الباقي (حكم رياضي) والصحافية مريم مجدولين اللّحام، كما طالت كومبيين مثل نور حجّار. تُرك جميع المستمع إليهم في هذه القضايا بسندات إقامة بعد احتجاج حرّية معظمهم لنهار كامل، ولم يُعرف بعد مال الشكاوى المقامة ضدّهم. من أهمّ ما يسجّل على هامش هذه الاستدعاءات أنّ قضاة النيابة العامة مارسوا ضغوطاً غير قانونية (الاحتجاز لساعات)، لإرغام المستمع إليهم على إزالة المنشورات المشكو منها عن مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ضغط رفض أغلبهم الاستجابة له. كما يسجّل أنّ النيابة العامة لم تتخذ أيّ إجراء للتحقيق في شبهات الفساد التي كشف عنها بعض المستمع إليهم أو لحمايتهم وفق قانون حماية كاشفي الفساد، رغم طلب بعضهم ذلك (جينا شماس). في قضية الصحافية اللّحام، وتبعاً لرفضها إزالة منشور عن حساباتها على مواقع التواصل، أمر المحامي العام التمييزي غسان خوري المباحث الجنائية بتفتيش منزل والدتها ومنزلها من دون السماح لوكيلتها بحضور إجراءات التفتيش، وصولاً إلى الدخول إلى حاسوبها الخاص وحذف المنشور. كما فتح خوري قضية مخدرات بحقها تبعاً لإفادة عناصر المباحث الجنائية بعثورهم على بقايا سيجارة حشيشة الكيف في منزلها.

دعاوى المفكرة

ردّ دفعو شقير والجراح في قضية مبنى تاتش: لا حصانة للوزراء في قضايا الفساد

في تاريخ 4 تموز 2023، أصدر قاضي التحقيق في بيروت فريد عجيب قراراً اعتبر فيه أنّ ملاحقة

وزير الاتصالات السابقين في قضية صفقة استئجار وشراء مبني "تاتش" تخضع لصلاحيه القضاء العدلي. وقد برّر القاضي عجيب قراره بأنّ الأفعال الجرمية المدّعى بها (أي الرشوة والاختلاس وصرف النفوذ واستثمار الوظيفة وتبييض الأموال)، هي من الأفعال التي تأتي نتيجة لاستغلال الوزير لموقعه الوزاري والتي يقوم بها بمعرض ممارسته لمهامه الوظيفية بقصد إحلال مصلحته الخاصّة مكان المصلحة العامة من دون أن تكون في صلبها. وقد استأنف الوزيران هذا القرار أمام الهيئة الاتهامية في بيروت.

طعن في زيادة رسوم التسجيل في الجامعة اللبنانية: حفاظاً على الشرعية والحق في التعليم

في 7 أيلول 2023، تقدّم ثلاثة طلاب في الجامعة اللبنانية بمراجعة أمام مجلس شوري الدولة لإبطال القرار المشترك الصادر عن وزير المالية (يوسف الخليل) والتربية والتعليم العالي (عباس الحلبي) الرامي إلى زيادة رسوم التسجيل في الجامعة اللبنانية بأكثر من 10 أضعاف. الدعوى التي تمّ تقديمها بمبادرة من "الاتحاد الطلابي العام" استندت على صدور القرار عن سلطة غير مختصة فضلاً عن تهديده لحقّ التعليم.

أبرز الجلسات المرتقبة

← 11 تشرين الأوّل

• ورثة لقمان سليم ضدّ مجهول
اغتيال الصحافي لقمان سليم
قاضي التحقيق الأوّل في بيروت (شربل أبو سمرا)

← 16 تشرين الثاني

• وسيم منصور ضدّ الجراح وشقير ورفاقهم
قضية إجتار وشراء مبني "تاتش" في وسط بيروت
قضاء التحقيق - بيروت (فريد عجيب)

• محمد زيبب ضدّ مروان خير الدين
الاعتداء على الصحافي محمد زيبب
القضاء المنفرد الجزائي - بيروت (فاطمة جوني)

← 17 تشرين الثاني

• الحق العام ضدّ عناصر أمن الدولة
مقتل بشار السعود تحت التعذيب
المحكمة العسكرية

لقراءة مقالاتنا الكاملة، يمكنكم مراجعة صفحة "المرصد القضائي" على موقعنا الإلكتروني.